مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
قطاع التحليل الاقتصادى

الأبعاد الاقتصادية والتوزيعية للتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لقطاع المنتجات البترولية

(بالتطبيق على البوتاجاز)

إعداد

د/ وفيق يونان

م/ أحمد عبد التواب

شيماء حسين أحمد

أبريل ٢٠٠٥

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذى ٣

مقدمة ٥

القسم الأول: قطاع المنتجات البترولية فى مصر ٧

١. ١ أسعار الطاقة فى مصر ٨

١. ٢ هيكل الدعم الحكومى للمنتجات البترولية فى مصر ٨

القسم الثانى: قياس أثر التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لاسطوانات البوتاجاز ١٦

٢. ١ التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى فى الحضر والريف حسب فئات الإنفاق ٢١

٢. ٢ الآثار التوزيعية للدعم النقدى على فئات الإنفاق المستهدفة ٢٢

خلاصة ٢٧

قائمة المراجع ٢٩

ملخص تنفيذى

تتبنى الكثير من الدول سياسة الدعم العينى لفترات محدودة أثناء الأزمات –مثل الحروب والكوارث الطبيعية– كوسيلة وقتية لتوزيع السلع الاستراتيجية غير المتوفرة على المواطنين الذين يرغبون فيها بغض النظر عن مقدرتهم على الشراء. إلا أن مصر قد درجت على استخدام الدعم لفترة طويلة كأداة لتخفيف المعاناة المرتبطة بارتفاع الأسعار وتدنى مستويات الدخل عن كاهل المواطنين خاصة ذوى الدخول المحدودة ولتحقيق نوع من الاستقرار السياسى والاجتماعى.

ويهدف هذا التقرير إلى صياغة إطار منهجى يمكن تطبيقه على مستويى الأسرة والمستهلك لقياس الآثار الناجمة عن التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لاسطوانة البوتاجاز على الكفاءة الاقتصادية والتوزيعية وعلى عجز ميزانية الدولة. وسوف يعتمد التقرير فى هذا الإطار على ثلاثة قيود نرى ضرورة تحققها لترسيخ الاستقرار الاجتماعي فى ظل الارتقاء بمستوى الكفاءة الاقتصادية. وتتمثل هذه القيود فى: (أ) الحفاظ على الأقل على نفس مستوى الرفاهة الاقتصادية للمستهلك وللأسرة المصرية بعد التحول للدعم النقدى و(ب) ترشيد استهلاك السلع المدعمة بغية رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية فى الإنتاج والتوزيع و(ج) خفض قيمة الإنفاق الحكومى الموجه للدعم.

ويعتمد التحليل فى هذا التقرير على قاعدة بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠. ومما لا شك فيه أن تلك البيانات قد تعكس واقعا اقتصاديا واجتماعيا يختلف تماما مع حاضر الاقتصاد المصرى. إلا انه حتى الآن، لا توجد قاعدة بديلة لقياس الآثار الناجمة عن التحول إلى نظام الدعم النقدى لاسطوانة البوتاجاز.

وقد تم حساب مؤشرات التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى على عشرين فئة إنفاق وذلك على مستوى كل من الريف والحضر طبقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ١٩٩٩/٢٠٠٠. وعلى هذا النحو، يمكن حساب قيمة الفائض فى الموازنة الحكومية لكل فئة من فئات الإنفاق نتيجة للتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لاسطوانة البوتاجاز.

وقد يكون من المرغوب فيه توزيع الفائض فى الموازنة الحكومية أو جزء منه (المتولد عن التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى) على الفئات المستهدفة الأمر الذى يستلزم تحديد هذه الفئات وكذلك

أسلوب توزيع الدعم. وقد تم تحديد الفئات المستهدفة على أنها الفئات التى يقل إنفاقها عن ٣٠٠٠ جنيه سنوياً، باعتبارها تحت خط الفقر وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً. وقد تم أيضاً تضمين الفئة التى يتراوح إنفاقها السنوى بين ٣٠٠٠ جنيه و٤٠٠٠ جنيه تحكمياً كفئة تحت خطٍ للفقر باعتبار أنه قد يكون من المناسب على الأقل من الناحية الاجتماعية توجيه دعم لها.

وقد تم حساب مقدار الدعم النقدى الإضافى السنوى الموجه للأسرة لفئات الإنفاق المستهدفة لكل من الحضر والريف (وكذلك لجملة العينة). ونتيجة لتوزيع دعمٍ إضافى لفئات الإنفاق المستهدفة، أُعيد توزيع الإنفاق بغرض مقارنة درجة التفاوت فى التوزيع قبل وبعد توزيع الدعم النقدى الإضافى. وباستخدام معامل جينى لقياس درجة التفاوت، وُجد أن التوزيع الكلى للإنفاق بعد توزيع الدعم الإضافى أقل تفاوتاً مما كان قبل توزيع هذا الدعم الإضافى. وتعنى هذه النتيجة أن لتوزيع الدعم الإضافى أثرا على زيادة درجة العدالة فى التوزيع الكلى للإنفاق. وقد تحقق ذلك للحضر والريف ولجملة العينة.

وقد أوضحت النتائج أنه إذا كان سعر الاسطوانة يساوى ٢,٥ جنيه فإنه بمقدور الحكومة تحمل ٠,٣٥ فقط مما تنفقه الآن لدعم الاسطوانة من أجل إبقاء مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة على الأقل مساويا لما هو عليه الآن. ويعنى ذلك أنه بوسع الحكومة توفير ٠,٦٥ من نفقات الدعم بدون أى مساس بمستوى الرفاهة الاقتصادية للأسر والأفراد فى المجتمع. كما يمكن للحكومة أن تقوم بتوزيع جزء من هذا الوفر على الطبقات الفقيرة والمحرومة فى المجتمع من أجل تحقيق أهداف اجتماعية. وفى الواقع فإن التحول من العمل بنظام الدعم العينى إلى نظام الدعم النقدى يجب أن يؤخذ بحذر حيث أن تفعيل تلك التوصية قد يكون محفوفا بتداعيات اجتماعية وأمنية خطيرة ينبغى تقديرها بدقة تحاشيا للقلاقل التى قد تؤثر على الاستقرار السياسى للبلاد.

مقدمة*

يعد البرنامج الخاص بإصلاح هيكل الأسعار من البرامج الحكومية الهامة، ومن ثم تقوم الحكومة المصرية الآن بمحاولة الاتجاه إلى اقتصاديات السوق وذلك من خلال عدد من البرامج التى من شأنها إصلاح نظام الأسعار فى مصر. وفى هذا الإطار يجب إعادة النظر فى نظام الدعم المقدم من قبل الحكومة وما له من أثار سلبية تتمثل فى تشوه نظام الأسعار وإهدار الموارد الاقتصادية. ومن ثم فإن محاولة إصلاح نظام الأسعار سيكون له بالغ الأثر على اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى. ويتطلب هذا بدوره من الحكومة المزيد من الجهد خاصة فى ظل تواجد بعض الفئات من محدودى الدخل والتى لا تستطيع التكيف مع ارتفاع الأسعار التى سوف تعقب رفع الدعم عن السلع والخدمات خاصة فى ظل انفتاح السوق المصرى على الأسواق العالمية وتحرير التجارة.

ومن ثم تقوم الحكومة بالتجهيز لبرنامج من شأنه كبح التضخم باستخدام عدد من السياسات متوسطة وطويلة الأجل مع ضمان تقديم المساعدة لمحدوى الدخل من خلال شبكات الضمان الاجتماعى. وقد تمثلت السياسات متوسطة الأجل فى عدد من السياسات المالية والنقدية والتى كان من أهمها رفع التنافسية النسبية للمنتجات المصرية وذلك من خلال خفض التعريفة الجمركية على المواد الخام والسلع الرأسمالية مما سيكون له أثر جيد على مستوى الأسعار فى الأجل الطويل. هذا بالإضافة إلى وضع برنامج يسمح للبنك المركزى بتطبيق عدد من السياسات المالية المناسبة للحد من التضخم.

وفى إطار توجه الحكومة إلى إصلاح أسعار الطاقة، والتى شهدت حالة من الجمود استمرت لفترة طويلة، تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على قطاع المنتجات البترولية وخاصة الجزء الخاص بالغاز الطبيعى والبوتاجاز بغرض إعادة النظر فى الدعم الحكومى الموجه لهذا القطاع وقياس الأبعاد الاقتصادية والتوزيعية للتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى. وقد تم قياس هذه الأبعاد بالتطبيق على اسطوانات البوتاجاز فقط لعدم توافر بيانات توضح استهلاك الغاز الطبيعى فى مختلف فئات الإنفاق.

* يتوجه فريق البحث بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور طارق عبد الفتاح مرسى على ملاحظاته القيمة. كما يتوجه الفريق بالشكر إلى الباحثات شيماء طه وياسمين حشمت وإسراء حسن وولاء محروس على مساعدتهن البحثية.

وتنقسم هذه الورقة إلى قسمين، يهتم القسم الأول منهما بإلقاء الضوء على قطاع المنتجات البترولية فى مصر من خلال التعرض لأسعار الطاقة وهيكل الدعم الحكومى لكل من الغاز الطبيعى واسطوانات البوتاجاز. أما القسم الثانى فيعرض أسلوب ونتائج قياس أثر التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لاسطوانات البوتاجاز فى كل من حضر وريف مصر باستخدام بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠، ثم يتطرق إلى تحليل الآثار التوزيعية للدعم النقدى على فئات الإنفاق المستهدفة.

القسم الأول
قطاع المنتجات البترولية فى مصر

يقوم قطاع الطاقة بدور حيوى وفعال فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر، حيث ترتبط الطاقة والتنمية الاقتصادية بروابط وثيقة لا يمكن إغفالها. فقد ساعد تزايد تكاليف الطاقة فى الأنشطة الاقتصادية على تطوير مفاهيم وأدوات تحليلية جديدة من أجل صياغة سياسات بديلةٍ للطاقة. وتتمثل أهم مصادر الطاقة فى مصر فى كل من البترول والغاز الطبيعى والطاقة الكهرومائية والفحم، هذا بالإضافة إلى قدر من الطاقة المتجددة. وعلى الرغم من الانخفاض الذى شهدته أسعار المنتجات البترولية فى عقدى الثمانينات والتسعينات، إلا أن إنتاج قطاع البترول لا يزال يمثل ٥,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى و٣٧٪ من قيمة الصادرات السلعية، مما يجعله مورداً هاماً من موارد النقد الأجنبى اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. وتتضح أهمية كل من البترول والغاز الطبيعى فى اعتماد القطاع التجارى عليه بصورة أساسية، حيث يمثلان ٩٣,٥٪ من إجمالى الاستهلاك التجارى للطاقة. كذلك يحتل الغاز الطبيعى المرتبة الثانية بين مصادر الطاقة فى مصر، والذى وصلت نسبة الاحتياطى منه إلى حوالى ٥٧ تريليون قدم مكعب[١]. وقد ساعدت السياسات المرنة التى اتبعتها الحكومة المصرية والجهود المكثفة التى لا تزال تبذلها والمتعلقة بأسعار الغاز الطبيعى والشراكة فى إنتاجه على تزايد الاستثمارات الأجنبية الموجهة لهذا القطاع، والتى ساعدت بدورها على تزايد الاكتشافات لآبار غاز جديدة ومن ثم زيادة نسبة الاحتياطى من الغاز الطبيعى. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت الحكومة بتبنى سياسة لإحلال الغاز محل البترول فى توليد الطاقة والنقل والاستخدام العائلى والتجارى.

وتتمثل أهداف قطاع الطاقة فى مصر فى تحقيق مستوى مقبول من الاكتفاء الذاتى فى استهلاك كل من البترول والغاز الطبيعى، وزيادة احتياطى مصر من المركبات العضوية (النفط الخام)[٢]، والحفاظ على مكانة مصر كدولةٍ مصدرةٍ للبترول والذى يمثل مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبى الأساسية، وأخيراً ترشيد استهلاك الطاقة والعمل على إنشاء مشروعات بترولية تحافظ على البيئة وصحة الإنسان[٣].

---

[١] تتمركز معظم مصادر الغاز الطبيعى فى الساحل الشمالى والدلتا والصحراء الغربية.

[٢] تزايد احتياطى مصر من المركبات العضوية تزايداً طفيفاً من عام ١٩٩٠/١٩٩١ ٣,٤٦ بليون برميل إلى ٣,٦٨ بليون برميل عام ٢٠٠٠/٢٠٠١.

[3] Abdel Gelil, Ibrahim. "Energy Situation in Egypt, Efficiency Perspectives", Egypt Energy Day Executive Assembly, WEC 24 Oct. 2002.
http://www.worldenergy.org/wecgeis/global/downloads /eacairo/prsn001024Gelil.pdf

١.١ أسعار الطاقة فى مصر

شهدت أسعار الطاقة فى مصر حالة من الجمود لفترة طويلة بالإضافة إلى عرضها بأقل من تكلفتها، مما أدى إلى الاستخدام غير الرشيد من جانب المستهلكين لهذا المصدر الثمين. علاوة على ذلك، لا تزال تقوم الحكومة المصرية بدعم مصادر الطاقة من أجل أن يصل سعرها للمستهلك لما يقرب من ٥٪ فقط من تكلفة الفرصة البديلة لها، مما يجعل الاستهلاك غير المُرشَّد من أهم القضايا التى يهتم بها جهاز تخطيط الطاقة فى مصر. هذا وقد قام جهاز تخطيط الطاقة بتقدير إمكانية ترشيد استخدام الطاقة بنسبة ٢٥٪، مما يفسر ظاهرتى إهدار الموارد ونقص الإنتاجيةٍ والربحيةٍ، بالإضافة إلى انخفاض أسعار الطاقة محلياً والذى يحول دون نمو المشروعات الفعالة اقتصادياً.

ومع بداية عقد التسعينات، عزمت الحكومة على رفع أسعار الطاقة تدريجياً حتى تصل إلى مستوياتها الاقتصادية. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار كل من المنتجات البترولية والغاز الطبيعى والكهرباء منذ ١٩٨٥، إلا أن أسعارها الحقيقية الجارية لا تزال أقل من مستوياتها الاقتصادية. ومع ذلك، فقد كان للسياسة السعرية أثر متوقعاً على تباطؤ نمو الطلب على مصادر الطاقة فى السنوات القليلة السابقة[1].

١.٢ هيكل الدعم الحكومى للمنتجات البترولية فى مصر

على الرغم من انخفاض نسبة الدعم الحكومى للمنتجات البترولية إلى إجمالى الدعم الحكومى من ٦٠,٨٪ فى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ إلى ٤٨,٧٪ فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، كما هو موضح بالجدول رقم (١)، إلا أن قيمة الدعم الموجه للمنتجات البترولية قد ارتفعت بحوالى ٥٤٪ فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ عن العام السابق له، كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

[1]Abdel Gelil, Ibrahim. "Energy Situation in Egypt, Efficiency Perspectives", Egypt Energy Day Executive Assembly, WEC 24 Oct. 2002.
http://www.worldenergy.org/wecgeis/global/downloads /Eacairo/prsn001024Gelil.pdf.

جدول (١)

نسبة الدعم الحكومى للمنتجات البترولية إلى إجمالى الدعم الحكومى

تاريخ البيان	نسبة دعم المنتجات البترولية إلى إجمالى الدعم (٪)
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٠,٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٤,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤*	٤٨,٧

المصدر: وزارة المالية

*قيمة تقديرية

جدول (٢)

قيمة الدعم الحكومى الموجه للمنتجات البترولية

تاريخ البيان	القيمة (مليار جنية)	معدل التغير (٪)
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٤,٢	–
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٤,٣	٠,٧
٢٠٠٥/٢٠٠٤*	٢٢,٠٢٧	٥٤

المصدر: وزارة المالية

*قيمة تقديرية

ويعرض الجدل رقم (٣) هيكل الدعم الحكومى الموجه للمنتجات البترولية فى مصر. يتضح من الجدول أن الغاز الطبيعى يحتل النصيب الثانى (بعد السولار) من الدعم الموجه للمنتجات البترولية إذ يستحوذ على ٢٥,٩٪ من اجمالى هذا الدعم. ويرجع ذلك إلى أن معظم إنتاج الغاز الطبيعى يتم استخدامه فى قطاع الكهرباء ومن ثم يتم توجيه مبالغ كبيرة من الدعم إليه للحفاظ على أسعار الكهرباء عند حدود معينة. أما بالنسبة للبوتاجاز، فقد بلغ الدعم الحكومى السنوى له ٤,٧٣ مليار جنيه[١] فى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بنسبة ٢٠,٢٪ من إجمالى الدعم الحكومى غير المباشر للمنتجات البترولية.

[١] وزارة المالية.

جدول (٣)

هيكل الدعم غير المباشر للمنتجات البترولية وفقاً لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

المنتجات	قيمة الدعم (مليار جنيه)	النسبة من اجمالى دعم المواد البترولية (٪)
البوتاجاز	٤,٧٣	٢٠,٢
الغاز الطبيعى	٦,٠٦	٢٥,٩
بنزين ٩٠	١,٥٧	٦,٧
بنزين ٨٠	٠,٤٠	١,٧
كيروسين	٠,٤٧	٢,٥
سولار	٨,٧٠	٣٧,٢
مازوت/ أخرى	١,٤٧	٦,٣

المصدر: وزارة المالية

لذا، تهتم هذه الورقة بهذين النوعين من المنتجات البترولية لما يحتلاه من أهمية اقتصادية على وجه العموم. ذلك كما يرجع الاهتمام باسطوانات البوتاجاز إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك المنزلى منها والتى تبلغ ٨٥,٥٪[١] من إجمالى استهلاك اسطوانات البوتاجاز، إضافةً إلى أن الحكومة تتحمل ١٣ جنيه من تكلفة إنتاج الاسطوانة فى حين تستهلك مختلف فئات الدخل اسطوانات البوتاجاز دون التفرقة بين محدودى الدخل وميسورى الحال. وقد حدا بنا هذا إلى الاهتمام بدراسة نمط توزيع اسطوانات البوتاجاز وكيفية تعديله بشكل يضمن وصول الدعم لمستحقيه. وفيما يلى عرض توضيحى لأهم الملامح المميزة لكل من الغاز الطبيعى واسطوانات البوتاجاز فى مصر.

- **الغاز الطبيعى**

يعد الغاز الطبيعى من أهم مصادر الطاقة المتوقع استخدامها بصورة أوسع فى المستقبل القريب وذلك لتوافر قدر كبير من الاحتياطى من الغاز الطبيعى فى مصر خاصة فى الصحراء الغربية ودلتا النيل والبحر المتوسط، حيث تتركز معظم الاكتشافات فى الفترة من ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٠ فى دلتا النيل والصحراء الغربية. كما ارتفع إنتاج مصر من الغاز الطبيعى من ٢,٣ مليار قدم مكعب يومياً خلال عام ١٩٩٩ فى المتوسط إلى ٤ مليار قدم مكعب يومياً خلال عام ٢٠٠٣ فى المتوسط. وتنتج مصر نوعين من

[١] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– مجلس الوزراء، " تقرير معلوماتى عن المنتجات البترولية – منافذ توزيع البوتاجاز والغاز الطبيعى ومحطات الوقود"، القاهرة، مارس ٢٠٠٥.

الغاز الطبيعى وهما الغاز الطبيعى الجاف والذى يتم استهلاكه محلياً بالكامل، والغاز الطبيعى المُسيّل والذى تقوم مصر بإنتاجه من أجل التصدير. ويوضح الجدول التالى إنتاج واستهلاك مصر من الغاز الطبيعى الجاف فى الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠١[1].

جدول رقم (٤)

استهلاك وانتاج الغاز الطبيعى الجاف فى مصر

القيمة بالتريليون قدم مكعب

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
إنتاج	٠,٢٨٦	٠,٣٢١	٠,٣٤٩	٠,٣٩٩	٠,٤٢٣	٠,٤٣٩	٠,٤٧٣	٠,٤٧٧	٠,٤٨٥	٠,٥١٨	٠,٦٤٦	٠,٧٤٩
استهلاك	٠,٢٨٦	٠,٣٢١	٠,٣٤٩	٠,٣٩٩	٠,٤٢٣	٠,٤٣٩	٠,٤٧٣	٠,٤٧٧	٠,٤٨٥	٠,٥١٨	٠,٦٤٦	٠,٧٤٩

Source: http://www.fe.doe.gov/international/Africa/egyptover.html#Gas

ويبين الشكل رقم (١) التوزيع القطاعى لاستهلاك الغاز الطبيعى على مستوى الجمهورية، حيث يوضح الشكل أن أكثر القطاعات استخداماً للغاز الطبيعى هو قطاع الكهرباء حيث بلغت نسبة استهلاكه للغاز الطبيعى حوالى ٦٠٪ من جملة الاستهلاك فى حين بلغ استهلاك القطاع المنزلى والتجارى حوالى ١,٩٪ فقط[2].

شكل (١)

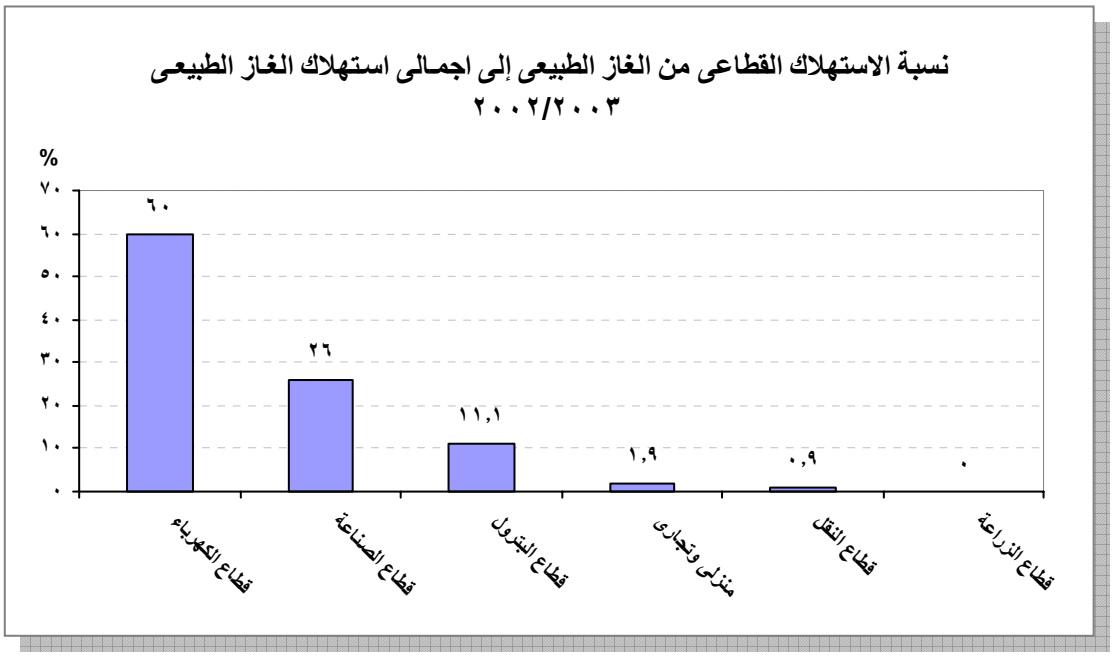

[1] http://www.fe.doe.gov/international/Africa/egyptover.html#Gas

[2] وزارة البترول.

وقد بلغ عدد الأسر المخدومة بشبكات الغاز الطبيعى عام ٢٠٠٤ نحو ١٨٢١ ألف أسرة فى أربعة عشر محافظة بنسبة ١٧,٩٥٪ من اجمالى الأسر بالجمهورية. ويوضح الشكل رقم (٢) أن المحافظات الحضرية كانت أوفر حظاً من حيث توفير خدمة الغاز الطبيعى لها[١].

شكل (٢)

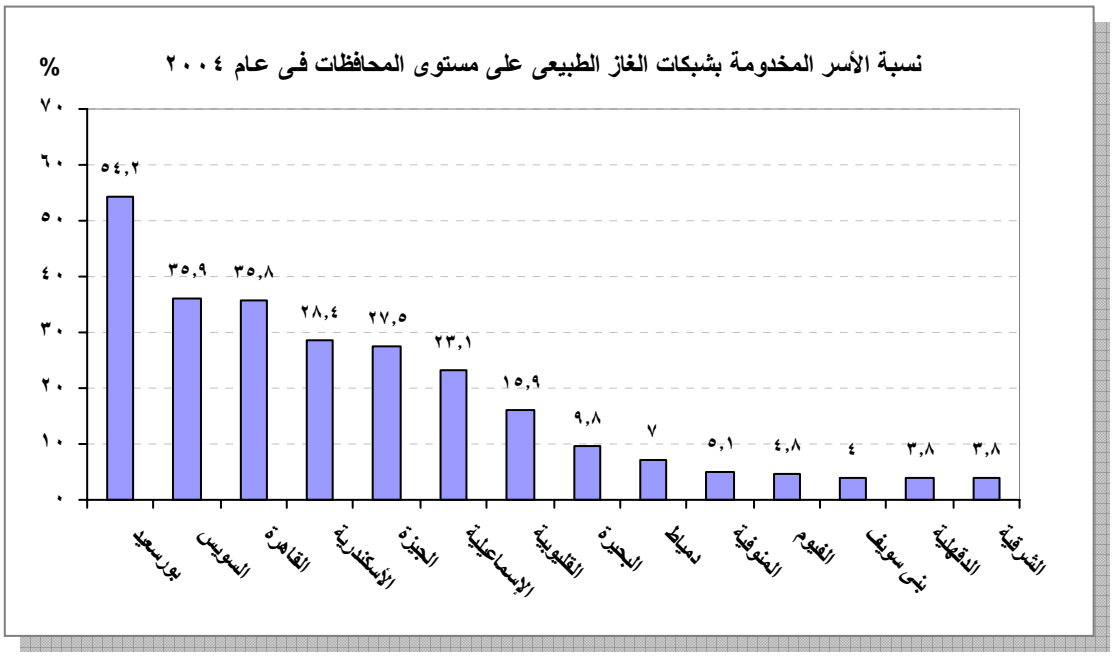

وفى إطار توجه الحكومة إلى تطوير وإصلاح الاقتصاد المصرى والتحول إلى اقتصاد السوق فإن هناك توجه إلى خفض المبالغ الموجهة للدعم خاصة وأن العمل بنظام الدعم يتعارض مع النظام الاقتصادى فى اقتصاد السوق الحر. ومن ثم تنشأ الحاجة لدى الحكومة لمحاولة رفع الدعم تدريجياً بالتعاون مع شبكات الضمان الاجتماعى بما يضمن عدم الإضرار بالفئات محدودة الدخل. ومن المقترح عدم المساس بالدعم الموجة لكل من قطاعى الكهرباء والصناعة، حيث أنه على الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومى على دعم المنتجات البترولية إلا أن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعى فى قطاعى الكهرباء والصناعة سوف يكون من شأنه أن يؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار نتيجة لارتفاع تكلفة الإنتاج مما يؤدى بدوره إلى ارتفاع السعر النهائى للسلع خاصة إذا كانت المرونة السعرية لهذه المنتجات منخفضة ومن ثم ارتفاع المستوى

[١] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– مجلس الوزراء، " تقرير معلوماتى عن المنتجات البترولية – منافذ توزيع البوتاجاز والغاز الطبيعى ومحطات الوقود"، القاهرة، مارس ٢٠٠٥.

العام للأسعار والتعرض لموجة شديدة من التضخم. بالإضافة إلى ذلك قد يرتفع الإنفاق الحكومى على استهلاك الهيئات الاقتصادية من الغاز الطبيعى نتيجة خفض الدعم.

وعلى هذا الأساس فمن المقترح أن يتم تخفيض الدعم الخاص بالاستهلاك المنزلى والتجارى حسب شرائح الاستهلاك إذ ليس لهما أثرٌ مباشرٌ على المستوى العام للأسعار وتتلخص أهم المقترحات فيما يلى:

- نشر التوعية بأهمية ترشيد الاستهلاك وعدم الاعتماد على التكلفة المنخفضة وتُعد وسائل الإعلام من أهم أدوات نشر هذه التوعية.

- تحديد سعر الغاز الطبيعى ليساوى التكلفة الحدية فى الأجل الطويل والتى تتضمن التكلفة البيئية، ذلك أن انخفاض السعر عن التكلفة الحدية فى الأجل الطويل يقود إلى عدم الكفاءة والرشادة فى الاستهلاك، بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج لعدم توافر استثمارات جديدة.

- **اسطوانات البوتاجاز**

تمثل مشكلة توفير البوتاجاز أحد أهم الأولويات التى تركز عليها الحكومة لتخفيف العبء عن المواطنين بكافة فئاتهم، وذلك لارتباط البوتاجاز بشكل مباشر بالحياة اليومية للمواطن. وقد بلغ اجمالى الاستهلاك السنوى من البوتاجاز المعبأ عام ٢٠٠٤ أكثر من ٢,٩٦ مليون طن منها ٢,٥٣ مليون طن للاستخدام المنزلى وحوالى ٠,٤٣ مليون طن للاستخدامات الأخرى غير المنزلية ويوضح الشكل رقم (٣) التوزيع النسبى لاستهلاك البوتاجاز المعبأ عام ٢٠٠٤ طبقاً لطبيعة الاستهلاك.

شكل (٣)

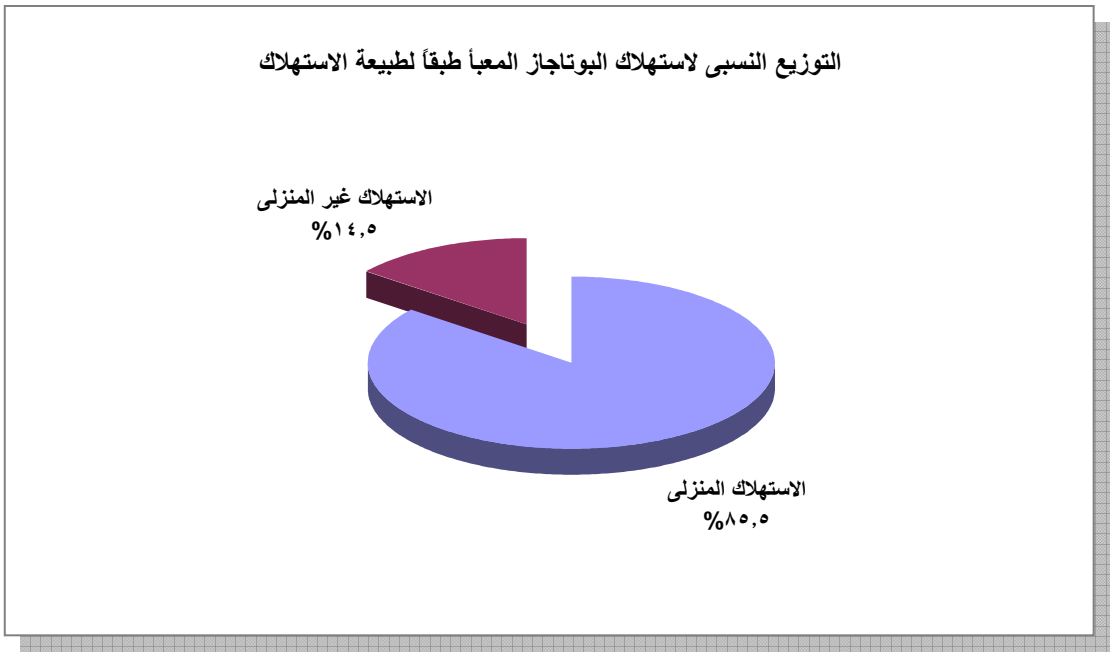

وعلى مستوى المحافظات كانت محافظات الوجه البحرى الأكثر استهلاكاً للبوتاجاز حيث بلغ اجمالى الاستهلاك ١٠٠ مليون اسطوانة، ومتوسط استهلاك الأسرة ١٧,١ اسطوانة سنوياً. فى حين بلغ اجمالى استهلاك محافظات الوجه القبلى ٦٣ مليون اسطوانة بمتوسط استهلاك ١٢,٩ اسطوانة سنوياً للأسرة. وكان اجمالى استهلاك المحافظات الحضرية ٣٦,٧ مليون اسطوانة سنوياً بمتوسط استهلاك سنوى للأسرة ١٨,٤ اسطوانة. وقد بلغ اجمالى الاستهلاك السنوى من اسطوانات البوتاجاز فى المحافظات الحدودية حوالى ٢,٦ مليون اسطوانة بمتوسط استهلاك سنوى للأسرة حوالى ١٤ أسطوانة[١]. ويوضح الشكل رقم (٤) أن محافظات جنوب سيناء ودمياط وكفر الشيخ والبحر الأحمر والإسكندرية هى أعلى محافظات من حيث متوسط الاستهلاك السنوى للأسرة من اسطوانات البوتاجاز[٢]. فى حين كانت المحافظات الأقل استهلاكاً للبوتاجاز هى مطروح وبورسعيد والمنيا وقنا وأسيوط.

شكل (٤)

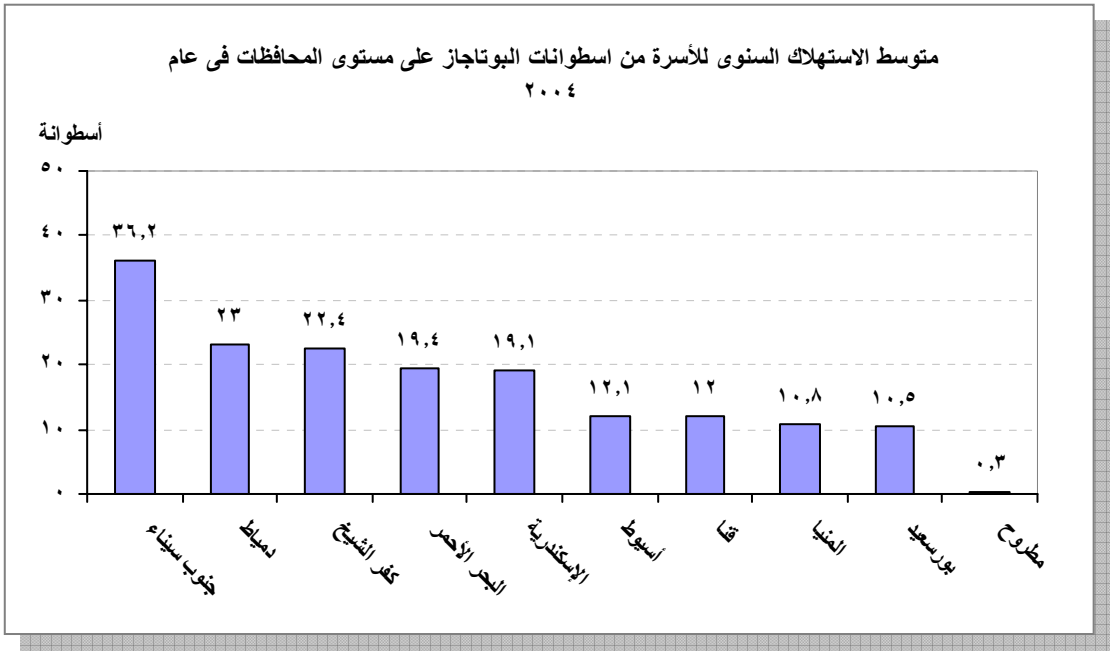

[١] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– مجلس الوزراء، " تقرير معلوماتى عن المنتجات البترولية – منافذ توزيع البوتاجاز والغاز الطبيعى ومحطات الوقود"، القاهرة، مارس ٢٠٠٥.

[٢] يتم تقديم خدمة الغاز الطبيعى لحوالى ٧٪ من الأسر فى محافظة دمياط ولحوالى ٢٨,٤٪ من الأسر فى محافظة الأسكندرية.

وتعتمد المنهجية المستخدمة فى هذه الورقة على واقع أسلوب دعم اسطوانات البوتاجاز ونمط استهلاك الأسرة المصرية لها، حيث أنه يتم دعم اسطوانات البوتاجاز دون محاولة توجيه هذا الدعم لفئات محددة بعينها مثل الفئات محدودة الدخل. وبالتالى، فمن البديهى أن يستفيد مستهلكو اسطوانات البوتاجاز كافة من هذا الدعم بصرف النظر عن مستويات دخلهم أو إنفاقهم. فعلى سبيل المثال يتضح من الشكل رقم (٤) أن أعلى متوسط استهلاك لاسطوانات البوتاجاز كان فى محافظة جنوب سيناء على الرغم من أن أغلب الاستهلاك فى هذه المحافظة يتم توجيهه للفنادق والقرى السياحية. وفى هذا الإطار يتعين على الحكومة إعادة النظر فى دعم اسطوانات البوتاجاز وكيفية توزيعه وتحدد الفئات المستحقة للدعم ومن ثم توجيه الدعم لهذه الفئات دون غيرها.

وانطلاقاً من هذه الحقائق، يقوم القسم التالى بقياس أثر التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لاسطوانات البوتاجاز. فى حين أنه لم يتم التعرض لقياس هذا الأثر بالنسبة للغاز الطبيعى حيث أنه لم تتوفر بيانات عن استهلاك الغاز الطبيعى فى مختلف فئات الإنفاق.

القسم الثانى

قياس أثر التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لاسطوانات البوتاجاز

تعتمد المنهجية المستخدمة فى هذا التقرير على واقع أسلوب دعم اسطوانة البوتاجاز ونمط استهلاك الأسرة المصرية لها، حيث أن اسطوانات البوتاجاز يتم دعمها دون محاولةٍ لتوجيه هذا الدعم لفئات محددة بعينها مثل الفئات محدودة الدخل. وبالتالى، فمن البديهى أن يستفيد مستهلكو اسطوانات البوتاجاز كافة من هذا الدعم بغض النظر عن مستويات دخلهم أو إنفاقهم.

وسوف يتم استخدام البيانات المستمدة من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠ عن عينة الأسر المصرية فى الريف والحضر مع افتراض استقلال السلوك الاستهلاكى للأسر المختلفة فى العينة. وسنفترض وجود أسرة واحدة فقط ممثلة تستهلك سلعتين، السلعة الأولى هى اسطوانات البوتاجاز والسلعة الثانية هى مجموعة السلع الأخرى[١]. وتعتمد المنهجية المتبعة فى هذا التقرير على المنجية المستخدمة فى دراسة "الأبعاد الاقتصادية والتوزيعية للتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى للخبز البلدى"[٢].

ووفقا لبيانات العينة وباستخدام سعر بيع ٢,٥ جنيه لاسطوانة البوتاجاز، نجد أن جملة إنفاق تلك الأسر على اسطوانات البوتاجاز المدعومة تبلغ ٢,٨١ مليون جنيها فى السنة، بينما يصل إنفاقها على كافة السلع والخدمات الأخرى إلى ٤٨٥,١٩ مليون جنيه كما هو مبين فى الجدول رقم (٥)، وذلك بافتراض أن سعر الوحدة لجميع السلع الأخرى يمثل الوحدة المعيارية لقياس الأسعار. ومن ناحية أخرى، علما بأن سعر اسطوانة البوتاجاز المدعومة يساوى ٢,٥ جنية، تكون الكمية المستهلكة من اسطوانات البوتاجاز المدعومة ٠,٦٢ مليون اسطوانة مقسمة بين الريف والحضر فى العينة. ويعنى هذا ضمنيا– كما هو مبين فى الجدول رقم (٥)– أن كمية الاستهلاك الشهرى للفرد من اسطوانات البوتاجاز المدعومة هى ٠,٤١ اسطوانة ($\frac{0.62}{12n}$ حيث n جملة عدد الأفراد فى العينة). ويتضح من واقع بيانات العينة أن الفرد

[١] الأنفاق على السلع الأخرى = اجمالى الإنفاق – الإنفاق على اسطوانات البوتاجاز

[٢] طارق مرسى وآخرون، "الأبعاد الاقتصادية والتوزيعية للتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى للخبز البلدى"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– مجلس الوزراء، القاهرة، أبريل ٢٠٠٥.

فى الحضر يستهلك شهرياً ما يقرب من ضعف كمية اسطوانات البوتاجاز التى يستهلكها نظيره فى الريف.

جدول (٥)

مؤشرات التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى على اسطوانات البوتاجاز على مستوى العينة فى الريف والحضر (سعر بيع الأسطوانة ٢,٥ جنيه)

المؤشر	جملة	حضر	ريف
١. الإنفاق على اسطوانات البوتاجاز المدعوم (مليون جنيه)*	٢,٨١٠	١,٧٤٢	١,٠٦٨
٢. الإنفاق على السلع الأخرى (مليون جنيه)*	٤٨٥,١٩٢	٣٤١,٠٥٩	١٤٤,١٣٢
٣. الكمية المستهلكة من اسطوانات البوتاجاز المدعومة (مليون اسطوانة)*	٠,٦٢٤	٠,٣٨٧	٠,٢٣٧
٤. مؤشر الكمية المستهلكة للسلع الأخرى (مليون وحدة)*	٤٨٥,١٩٢	٣٤١,٠٥٩	١٤٤,١٣٢
٥. الكمية المستهلكة من اسطوانات البوتاجاز مع دعم نقدى (مليون اسطوانة)**	٠,١٨٣	٠,١١٣	٠,٠٧٠
٦. مؤشر الكمية المستهلكة من السلع الأخرى مع دعم نقدى (مليون وحدة)**	٤٨٨,٦٥٩	٣٤٣,٢٠٩	١٤٥,٤٤٩
٧. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم العينى على اسطوانات البوتاجاز (مليون جنيه)**	٨,١١٦	٥,٠٣٢	٣,٠٨٤
٨. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم النقدى على اسطوانات البوتاجاز (مليون جنيه)**	٢,٨٦٣	١,٧٧٤	١,٠٨٩
٩. نسبة قيمتى الدعم النقدى للعينى** (٨/٧)	٠,٣٥٣	٠,٣٥٣	٠,٣٥٣
١٠. الفرق بين قيمتى الدعم العينى والدعم النقدى (مليون جنيه)** (٧–٨)	٥,٢٥٤	٣,٢٥٨	١,٩٩٥
١١. كمية الاستهلاك السنوى من اسطوانات البوتاجاز المدعومة للفرد (اسطوانة)*	٤,٩٧٠	٥,٥٦٢	٤,٢٣٥
١٢. كمية الاستهلاك السنوى من اسطوانات البوتاجاز للفرد مع دعم نقدى (اسطوانة)**	٠,٨١٠	٠,٩٠٥	٠,٦٩٢
١٣. فرق استهلاك الفرد السنوى لاسطوانات البوتاجاز مع دعم عينى ونقدى (اسطوانة)** (١١–١٢)	٤,١٦٠	٤,٦٥٦	٣,٥٤٣
١٤. كمية الاستهلاك الشهرى للفرد من اسطوانات البوتاجاز المدعومة (اسطوانة)*	٠,٤١٤	٠,٤٦٣	٠,٣٥٣
١٥. كمية الاستهلاك الشهرى للفرد من اسطوانات البوتاجاز مع دعم نقدى (اسطوانة)**	٠,٠٦٨	٠,٠٧٥	٠,٠٥٨

* بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠

** محسوب بواسطة الباحثين

ودعنا نفترض أن لهذه الأسرة الممثلة أفضليات بين هاتين السلعتين (اسطوانة البوتاجاز وجميع السلع الأخرى)، بحيث يمكن تمثيلها بواسطة دالة منفعة مقعرة ومهذبه تخضع للشروط النظامية المتعارف عليها والتى ينشأ عنها منحنيات سواء محدبة تماما. ودعنا نفترض أيضاً أنه يمكن تمثيل منفعة هذه الأسرة الممثلة فى شكل دالة كوب دوجلاس مع تحديد أُسى الكميتين المستهلكتين من اسطوانات البوتاجاز ومن السلع الأخرى فى الدالة وفقا للإنفاق النسبى لكل من السلعتين منسوباً إلى إجمالى إنفاق الأسرة. ومن جهة أخري، سوف نفترض تحكميا أن سعر اسطوانة البوتاجاز للمستهلك بدون دعم يساوى ١٥,٥ جنيه — وهو التكلفة الفعلية لاسطوانة البوتاجاز– بدلا من ٢,٥ جنيه. وبناءا على ما سبق، تكون

قيمة الإنفاق الحكومى على الدعم العينى لاسطوانات البوتاجاز مساوية (٠,٦٢×١٣) ٨,١٢ مليون جنيه لجملة الأسر فى العينة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٥).

ويساعد الرسم البيانى رقم (٥) فى توضيح الفروض والمعطيات السابقة. ويمثل المحور الأفقى على الرسم الكمية التى تستهلكها الأسرة من اسطوانات البوتاجاز فى حين يمثل المحور الرأسى (مؤشر) الكمية المستهلكة من كل السلع الأخرى. ويمثل الخط AB قيد الدخل للأسرة فى حالة عدم وجود أى دعم على اسطوانات البوتاجاز، بينما يبين الخط AC قيد الدخل للأسرة فى ظل دعم عينى لاسطوانات البوتاجاز.

ويمثل منحنى السواء IC-IC أحد منحنيات السواء التى تعطى المفاضلة بين حزم الكميات المختلفة من اسطوانات البوتاجاز وجميع السلع الأخرى للأسرة المستهلكة. وبافتراض تعظيم المنفعة فى ظل وجود دعم عينى، فان الاختيار الأمثل للأسرة يكون عند النقطة D بإحداثيات (٠,٦٢ ، ٤٨٥,١٩) لاسطوانة البوتاجاز وجميع السلع الأخرى على الترتيب، حيث يمس منحنى السواء قيد الدخل AC.

ووفقا للتوصيف السابق للفروض والمعطيات، فإن المسافة OA فى الشكل رقم (٥) تعبر عن الميزانية الكلية المتاحة للإنفاق للأسرة إما على اسطوانات البوتاجاز أو على جميع السلع الأخرى. وعند النقطة D الموضحة على الرسم البيانى تكون المسافة FA هى سعر السوق لاسطوانة البوتاجاز غير المدعوم OM، وهى محصلة الفرق بين الإنفاق الكلى للأسرة OA والإنفاق على السلع الأخرى OF. أما فى ظل وجود دعم عينى على اسطوانة البوتاجاز– حيث يكون قيد الدخل AC– فان الأسرة تدفع GA (الفرق بين الإنفاق الكلى للأسرة OA والإنفاق على السلع الأخرى OG) فقط لاستهلاك نفس عدد الاسطوانات OM. ويتضح من ذلك أن قيمة الإنفاق الحكومى على الدعم العينى لاسطوانة البوتاجاز هى FG (المساوية للمسافة DE).

شكل (٥)

عدم الكفاءة الاقتصادية للدعم العينى لاسطوانة البوتاجاز مقارنة للدعم النقدى

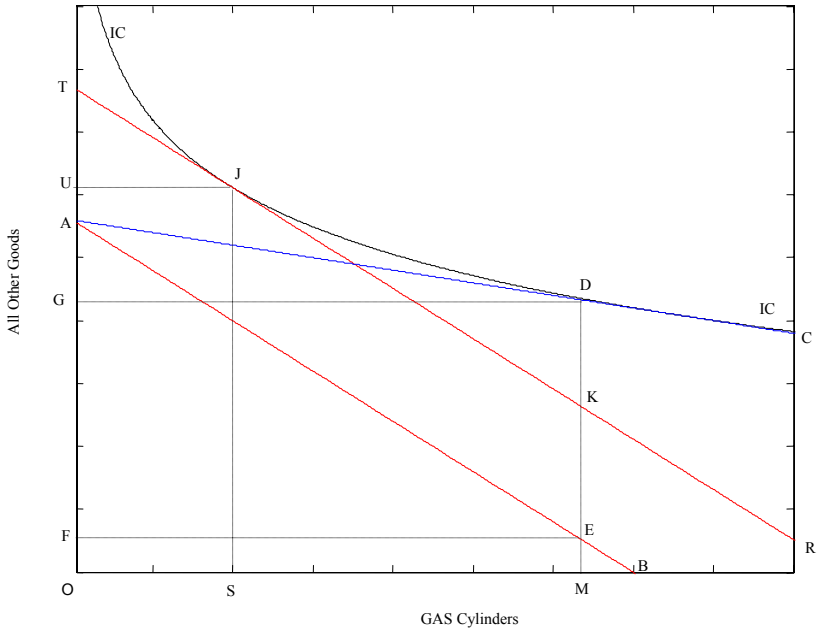

وبافتراض أن الأسرة تقوم بتعظيم منفعتها فى ظل قيد الدخل عند السعر غير المدعوم لاسطوانة البوتاجاز ممثلا بمستوى السعر *AB*، وتحت الشرط الخاص بإبقاء مستوى منفعة الأسرة على الأقل عند نفس المستوى المعطى عند منحنى السواء *IC-IC*، تقوم الأسرة باختيار الحزمة المثلى *J* عند الاحداثيين (٠,١٨ ، ٤٨٨,٦٦) للكميتين المستهلكتين من اسطوانات البوتاجاز ومن السلع الأخرى على الترتيب، بحيث يكون قيد الدخل *TR* (الموازى للقيد *AB*) مماساً لمنحى السواء *IC-IC*.

ويعنى ذلك أن الحزمة المثلى *J* ستشمل كمية أقل من اسطوانات البوتاجاز وكمية أكبر من السلع الأخرى مقارنة بالحزمة المثلى *D* فى حالة عدم وجود دعم عينى على سعر اسطوانة البوتاجاز مع الحفاظ على نفس مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة. وبمقارنة قيدى الدخل *AB* و*TR* نجد أن تزحزح الأخير إلى أعلى يمثل منحة نقدية للأسرة مساوية للمقدار *AT*، أى أن *J* تمثل الحزمة المثلى لاستهلاك الأسرة فى ظل دعم نقدى لاسطوانة البوتاجاز مع المحافظة على نفس الرفاهة الاقتصادية للأسرة عند مستوى مماثل لنظيرها فى حالة الدعم العينى للاسطوانة، وهو ما يوضحه حسابياً الجدول رقم (٥). أما على مستوى الفرد المنتمى للأسرة الممثلة للعينة، فيتضح من بيانات الجدول أن كمية الاستهلاك الشهرى للفرد من

اسطوانات البوتاجاز فى ظل دعم نقدى (٠,٠٧ اسطوانة) قد انخفضت مقارنة بنظيرتها فى ظل دعم عينى للاسطوانة (٠,٤١ اسطوانة). ونستخلص من ذلك، أن التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لاسطوانة البوتاجاز قد صاحبه إحلالاً لاستهلاك السلع الأخرى محل اسطوانات البوتاجاز الذى أصبح أغلى نسبياً. وعليه فان رفع الدعم العينى يؤدى إلى انخفاض فى استهلاك اسطوانات البوتاجاز، والذى نتصور أنه يعود على الأرجح إلى عدة أسباب تتضمن تناقص الدافع للإهدار أو لسوء الاستخدام نتيجة لارتفاع قيمة اسطوانة البوتاجاز لدى الأسرة كمصدر للطاقة بالمقارنة بقيم الفرص البديلة له.

ويوضح الشكل رقم (٥) أيضاً ميزة هامة للحكومة نتيجة للتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى. وكما سبق الإشارة، فان الحكومة كانت تتكبد DE (وهو ما يساوى ٨,١٢ مليون جنيه) لدعم اسطوانات البوتاجاز لأسر العينة دعما عينيا. أما فى ظل فرضية الدعم النقدى، فإنه سواء للأسرة المستهلكة الحصول على منحة نقدية قدرها EK أو دعم عينى للاسطوانة يساوى DE. وعلى ذلك، تستطيع الحكومة من خلال نظام دعم نقدى لاسطوانة البوتاجاز توفير النسبة $\frac{DK}{DE}$ من كل جنيه تنفقه على الدعم العينى دون أى إخلال بمستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة.

وفى ضوء بيانات عينة الأسر المستخدمة فى الحساب، تستطيع الحكومة توفير نفس الرفاهة الاقتصادية للأسرة مع تخفيض العبء على ميزانية الدولة المرتبط بدعم اسطوانة البوتاجاز بما يساوى ٥,٢٥٤ (٨,١١٦ – ٢,٨٦٣) مليون جنيه للعينة، وذلك بمعدل وفر يساوى ٠,٦٥ كما هو موضح فى الجدول رقم (٥). ويعنى هذا ضمنيا أن التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لاسطوانة البوتاجاز يجنب ميزانية الحكومة تكبد ٦٥ قرشاً إضافية لكل مائة قرش تدفعها فى حالة استمرار الدعم العينى. وعلى ذلك يتضح أن الحكومة تتحمل ٠,٦٥من قيمة الدعم العينى لاسطوانة البوتاجاز من أجل تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية ترتبط بالأمن القومى للبلاد، إذ يكفى للحكومة أن تتحمل ٠,٣٥ فقط مما تنفقه حاليا لدعم اسطوانة البوتاجاز من أجل إبقاء مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة على الأقل مساويا لما هو عليه الآن. وبرغم الجدوى الاقتصادية للتحول من الدعم العينى إلى النقدى لاسطوانة البوتاجاز، فان تفعيل تلك التوصية قد يكون محفوفا بتبعات اجتماعية وأمنية حرجة يتحتم على الجهاز الحكومى تقديرها تقديراً دقيقاً بحيث يتقبل عامة الشعب قرار التحول ويتفهمه نفسيا تحسبا لآثاره الوخيمة على الاستقرار السياسى.

ويعطى الجدول رقم (٥) أيضا نفس الحسابات بالنسبة لأسر العينة فى كل من حضر مصر وريفها، إذ يظهر الجدول التحيز لجانب أسر العينة فى الحضر بالنسبة لأسر الريف فى استهلاك اسطوانات البوتاجاز المدعومة سواء أكان ذلك فى ظل الدعم العينى أو الدعم النقدى للاسطوانة. وعلى الرغم من هذا التحيز، فان نسبة قيمتى الدعم النقدى إلى العينى لا تتغير بين الريف والحضر (٠,٣٥). ومن ثم، فقد ترغب الحكومة فى تعديل سياستها بتوزيع اسطوانات البوتاجاز بدعم نقدى أكبر فى الريف عنه فى الحضر إذا ما ترائى للدولة تبنى برامج اجتماعية تستهدف الفقراء والمحرومين فى الريف المصرى.

وعلى الرغم من أن الحكومة تقوم بتوفير اسطوانات البوتاجاز بسعر ٢,٥ جنيه للاسطوانة إلا أن سعر البيع للمستهلك يصل فى المتوسط لحوالى ٤,٥ جنيه للاسطوانة، ومن ثم يكون من المجدى أن تحاول الحكومة إصلاح نظام توزيع اسطوانات البوتاجاز والقضاء على السوق الموازية. وذلك لأن بيع اسطوانة البوتاجاز بحوالى ٤,٥ جنيه للاسطوانة معناه أن جزء من مبالغ الدعم يتم تسربها إلى الأشخاص المسئولين عن عملية التوزيع وليس للمستهلك النهائى ومن ثم فأن إصلاح وضبط عملية توزيع اسطوانات البوتاجاز من شأنه أن يؤثر تأثيراً ايجابياً على الموازنة العامة للدولة.

ومن الملاحظ حتى الآن أن منظومة الدعم النقدى المقترحة فى هذا التقرير –مثلها مثل نظام الدعم العينى لاسطوانات البوتاجاز– لا تأخذ فى الاعتبار استهداف فئات إنفاق بعينها. ومن البديهى أن تبنى الحكومة لسياسة دعم نقدى تستهدف فقط الفئات الفقيرة فى المجتمع يمكن أن يحقق فائضا أكبر نسبيا جراء التحول عن الدعم العينى وهو ما سيتم تناوله فى القسم التالى. وفى هذه الحالة تكون ثمرة التحول هى تقليل العبء عن ميزانية الدولة وخفض العجز الحكومى مع تنشيط لدورها الاجتماعي الفاعل لمساندة الطبقات الكادحة.

٢. ١ التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى فى الحضر والريف حسب فئات الإنفاق

لما كان من المرغوب فيه توزيع جزء من قيمة الفائض فى الموازنة الحكومية الناجم عن التحول إلى الدعم النقدى لاسطوانة البوتاجاز على فئات الإنفاق المستهدفة، فإنه يتعين تحديد هذه الفئات وكيفية توزيع الدعم النقدى عليها. وبناءا على تقسيم فئات الإنفاق السنوى لأسر العينة إلى عشرين فئة فقد افترضنا فى هذا التقرير أن الفئات الأربع الأولى هى الفئات المستهدفة للدعم النقدى، حيث تعتبر الفئات الثلاث الأولى تحت خط الفقر إذ أن إنفاقها السنوى لا يصل إلا إلى حوالى ٢٨٥٤ جنيه سنوياً؛ أى أنه

أقل من ٣٠٠٠ جنيه وهو الحد الأعلى للإنفاق لفئة الإنفاق الثالثة، وذلك فى ضوء افتراض أن الإنفاق اليومى للفرد يساوى دولاراً واحداً مقوماً بالقوة الشرائية للدولار والتى تبلغ ١,٧٠ جنيه. وطبقا لذلك، يتم حساب الإنفاق السنوى للفرد وفقا لتقرير نتائج بحث الدخل والانفاق والاستهلاك على النحو التالى: ١,٧٠ × ٤,٦ فرد (وهو متوسط حجم الأسرة على مستوى جملة العينة) × ٣٦٥ يوماً = ٢٨٥٤ جنيه سنوياً أى أقل من ٣٠٠٠ جنيه سنوياً.

وبافتراض تجاهل مركبة الادخار لهذه الفئات الثلاث، يصبح الحد الأعلى للإنفاق مساوياً بالتقريب للحد الأعلى للدخل. وهذا الحد للدخل (٣٠٠٠ جنيه سنوياً) هو الحد الذى استخدمه البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمقارنة مستويات الفقر فى الدول المتخلفة. أما الفئة الرابعة، فقد أخذت كفئة تحت خطٍ للفقر باعتبار أنه قد يكون من المرغوب فيه دعم الأسر المنتمية لهذه الفئة.

٢. ٢ الآثار التوزيعية للدعم النقدى على فئات الإنفاق المستهدفة

- **توزيع الدعم النقدى على فئات الإنفاق المستهدفة**

نفترض فى هذا الجزء أنه سيتم توزيع دعم نقدى على الفئات الإنفاقية الأربع الأولى لكل من الحضر والريف وفقاً لمعيار أن تحصل كل أسرة على كمية من النقود تساوى قيمة الفرق بين عدد اسطوانات البوتاجاز فى ظل دعم عينى ونظيره فى ظل دعم نقدى بالسعر الجديد لاسطوانة البوتاجاز. وبالتالى، يمكن للأسرة– على الأقل من الناحية النظرية– أن تستهلك نفس عدد اسطوانات البوتاجاز الذى كانت تستهلكه قبل التحول. ووفقاً لهذا المعيار بالطبع، تصبح الأسرة فى مستوى رفاهة اقتصادية أفضل بعد توزيع هذا الدعم الاضافى مقارنة بمستوى رفاهتها قبل توزيعه. ويمكن أن نتصور قيام الحكومة باعتماد هذا الدعم من فائض الموازنة الحكومية الناتج عن التحول للدعم النقدى.

فعلى سبيل المثال، نجد أن الكميات المستهلكة من اسطوانات البوتاجاز المدعومة لفئة الأنفاق الثانية فى الحضر حوالى ٢,١٤ ألف اسطوانة سنوياً لأسر هذه الفئة فى حين أصبحت ٣٥٦ اسطوانة بعد التحول إلى الدعم النقدى لاسطوانات البوتاجاز[1]. ويعنى ذلك أن النقص السنوى فى كمية استهلاك اسطوانات البوتاجاز قد أصبح حوالى ١,٨ ألف اسطوانة بسبب التحول إلى الدعم النقدى. وفى ظل سعرٍ للاسطوانة يساوى ١٥,٥جنيه، تصبح أسر فئة الإنفاق الثانية بالحضر فى حاجة إلى ٢٣,٢٧ ألف جنيه

[1] تمت هذه الحسابات بواسطة الباحثين.

سنوياً تقريباً كدعم إضافى ليضمن لها إمكانية استهلاك نفس الكمية من اسطوانات البوتاجاز حال تطبيق الدعم العينى. وحيث أن الكميات المستهلكة من اسطوانات البوتاجاز المدعومة لفئة الإنفاق الأولى بالحضر كانت صفراً وذلك لعدم قدرة هذه الأسر فى هذه الفئة على تحمل الإنفاق على اسطوانات البوتاجاز. ومن ثم فقد يكون من المقترح أن يتم توجيه دعم نقدى لهذه الفئة بما يعادل نفس مقدار الدعم الموجه لفئة الإنفاق الثانية. وبالمثل، يمكن حساب مقدار الدعم الإضافى الذى يجب توزيعه على الثلاث فئات الإنفاقية المتبقية بالحضر (الثالثة والرابعة). وتنطبق نفس طريقة الحساب على قطاع الريف وجملة العينة. ويبين الجدول رقم (٦) مقدار الدعم السنوى الإضافى الموجه للأسرة بالجنيه وفقاً لنفس معيار التوزيع لكل من الحضر والريف وكذلك لجملة العينة.

جدول (٦)

مقدار الدعم السنوى الموجه للأسرة بالجنيه لفئات الإنفاق المستهدفة

لكل من الحضر والريف وكذلك لجملة العينة

الفئات	أقل من ١٠٠٠	١٠٠٠-	٢٠٠٠-	٣٠٠٠-
الحضر				
مقدار الدعم الموجه للفئة بالجنيه	٢٣٢٥٥,٧	٢٣٢٥٥,٧	٩٥٣٩٤,٢	٢٠٧٥٩٠,٧
مقدار الدعم الموجه للأسرة بالجنيه	١٠٧,٢	١٠٧,٢	١٦٦,٥	٢٠١,٠
الريف				
مقدار الدعم الموجه للفئة بالجنيه	١٦٣٦٦,١	١٦٣٦٦,١	٧٤٣٩٠,٥	١٩٥٤٩٤,٠
مقدار الدعم الموجه للأسرة بالجنيه	٤٨,٦	٤٨,٦	٩٤,٣	١٤٢,٥
الجملة				
مقدار الدعم الموجه للفئة بالجنيه	٣٩٦٤٣,١	٣٩٦٤٣,١	١٦٩٨٤٢,١	٤٠٣١٣٢,٢
مقدار الدعم الموجه للأسرة بالجنيه	٧١,٦	٧١,٦	١٢٤,٧	١٦٧,٦

- **إعادة توزيع الإنفاق وقياس درجة تفاوته**

لتوزيع الدعم النقدى الإضافى- والذى يضمن للأسرة إمكانية استهلاك نفس كمية اسطوانات البوتاجاز حالة تطبيق الدعم العينى- أثر على توزيع الإنفاق الخاص بفئة الأسر المستهدفة. فنتيجة توزيع الدعم النقدى الإضافى على هذه الأسر تغيرت الحدود الدنيا والعليا لفئات الإنفاق الخاصة بها. وتبين

الجداول أرقام (٧) و(٨) و(٩) توزيع الإنفاق للأسر المستهدفة قبل وبعد توزيع الدعم النقدى الإضافى فى الحضر والريف ولجملة العينة على الترتيب.

جدول (٧)

إعادة توزيع فئات الإنفاق للحضر

قبل توزيع الدعم النقدى الإضافى		بعد توزيع الدعم النقدى الإضافى	
فئات الإنفاق	عدد الأسر (أسرة)	فئات الإنفاق	عدد الأسر (أسرة)
أقل من ١٠٠٠	٤	١٠٧,٢ < ١١٠٧,٢	٤
١٠٠٠ < ٢٠٠٠	٢١٧	١١٠٧,٢ < ٢١٦٦,٤٨	٢٣٠
٢٠٠٠ < ٣٠٠٠	٥٧٣	٢١٦٦,٤٨ < ٣٢٠٠,٩٦	٥٧٩
٣٠٠٠ < ٤٠٠٠	١٠٣٣	٣٢٠٠,٩٦ < ٤٠٠٠	٨١٠
٤٠٠٠ < ٥٠٠٠	١٧٤٠	٤٠٠٠ < ٥٠٠٠	١٩٤٤
إجمالى	٣٥٦٧	إجمالى	٣٥٦٧

جدول (٨)

إعادة توزيع فئات الإنفاق للريف

قبل توزيع الدعم النقدى الإضافى		بعد توزيع الدعم النقدى الإضافى	
فئات الإنفاق	عدد الأسر (أسرة)	فئات الإنفاق	عدد الأسر (أسرة)
أقل من ١٠٠٠	٢٣	٤٨,٥٦ < ١٠٤٨,٥٦	٢٣
١٠٠٠ < ٢٠٠٠	٣٣٧	١٠٤٨,٥٦ < ٢٠٩٤,٢٨	٣٥٢
٢٠٠٠ < ٣٠٠٠	٧٨٩	٢٠٩٤,٢٨ < ٣١٤٢,٤٩	٨١١
٣٠٠٠ < ٤٠٠٠	١٣٧٢	٣١٤٢,٤٩ < ٤٠٠٠	١١٤٥
٤٠٠٠ < ٥٠٠٠	٢٢١٠	٤٠٠٠ < ٥٠٠٠	٢٤٠٠
إجمالى	٤٧٣١	إجمالى	٤٧٣١

جدول (٩)

إعادة توزيع فئات الإنفاق لجملة العينة

قبل توزيع الدعم النقدى الإضافى		بعد توزيع الدعم النقدى الإضافى	
فئات الإنفاق	عدد الأسر (أسرة)	فئات الإنفاق	عدد الأسر (أسرة)
أقل من ١٠٠٠	٢٧	٧١,٥٦< ١٠٧١,٥٦	٢٧
١٠٠٠ < ٢٠٠٠	٥٥٤	١٠٧١,٥٦< ٢١٢٤,٧٠	٥٨٣
٢٠٠٠ < ٣٠٠٠	١٣٦٢	٢١٢٤,٧٠ < ٣١٦٧,٦٢	١٣٩٠
٣٠٠٠ < ٤٠٠٠	٢٤٠٥	٣١٦٧,٦٢ < ٤٠٠٠	١٩٥٤
٤٠٠٠ < ٥٠٠٠	٣٩٥٠	٤٠٠٠ < ٥٠٠٠	٤٣٤٤
إجمالى	٨٢٩٨	إجمالى	٨٢٩٨

وفى ظل إعادة توزيع فئات الإنفاق للأسر المستهدفة، يصبح من المرغوب فيه مقارنة درجة التفاوت فى التوزيع الكلى للإنفاق لكل من الحضر والريف ولجملة العينة قبل وبعد توزيع الدعم الإضافى. ونتيجة لتوزيع دعمٍ نقدى إضافى على الأسر المستهدفة، فإنه من المتوقع أن تقل درجة التفاوت فى التوزيع الكلى للإنفاق عما هى عليه قبل توزيع دعم نقدى على الفئات المستهدفة. وقد تم استخدام معامل جينى لمقارنة درجة التفاوت قبل وبعد توزيع الدعم الإضافى. ويبين الجدول رقم (١٠) قيمة معامل جينى قبل وبعد توزيع الدعم الإضافى للأسر المستهدفة فى الحضر والريف ولجملة العينة.

جدول (١٠)

قيمة معامل جينى للتوزيع الكلى للإنفاق قبل وبعد توزيع الدعم النقدى

للأسر المستهدفة فى الحضر والريف ولجملة العينة

قبل توزيع الدعم الإضافى			بعد توزيع الدعم الإضافى		
حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
٠,٢٢٥	٠,٢٢١	٠,٢٣٠	٠,٢٢٤	٠,٢١٨	٠,٢٢٨

ويلاحظ أن قيمة معامل جينى بعد توزيع الدعم الإضافى تقل عن قيمته قبل توزيع هذا الدعم. ويعنى ذلك أن توزيع الدعم النقدى الإضافى للأسر المستهدفة فقط من شأنه أن يقلل من درجة التفاوت فى توزيع الإنفاق الكلى للعينة؛ وبمعنى آخر، فإن توزيع هذا الدعم الإضافى يزيد من عدالة توزيع الإنفاق. وقد أوضحت النتائج أن التحسن فى عدالة توزيع الإنفاق فى الريف تمثل تقريباً ثلاثة أمثال

التحسن فى الحضر، حيث انخفض معامل جينى بحوالى ١,٣٦٪ فى عينة الريف بعد توزيع الدعم النقدى الإضافى فى حين انخفض بنسبة ٠,٤٤٪ فى عينة الحضر. ويتفق هذا بدوره مع توجه الحكومة نحو رفع معيشة الأسر فى الريف مما يتطلب إعادة توزيع الدعم من خلال الاستهداف الجيد للفئات المستحقة له بما يضمن التحسن فى عدالة توزيع الإنفاق على مستوى جملة الريف والحضر.

وبوجه عام، فان درجة التحسن فى عدالة التوزيع الكلى للإنفاق بعد توزيع الدعم الإضافى وان كانت منخفضة نسبياً، إلا أن ذلك يرجع لتغير نمط الإنفاق فى أربع فئات إنفاقية فقط، فضلاً عن أن الدعم النقدى الإضافى ينصب على سلعة اسطوانة البوتاجاز فقط.

خلاصة

عرضت هذه الورقة تحليلا للآثار الاقتصادية والتوزيعية المحتملة للتحول من الدعم العينى إلى نظام الدعم النقدى لاسطوانة البوتاجاز. وقد روُعى عند إرساء آليات السياسة المقترحة للتحول إلى الدعم النقدى تحقق بعض الأبعاد الاجتماعية منها الحفاظ على نفس مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة قبل التحول. ونظرا لعدم توافر بيانات حديثة ملائمة لقياس أثر التحول من الدعم العينى للنقدى على اسطوانة البوتاجاز، فقد تم الاستعانة ببيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠.

وقد اعتمدت المنهجية المستخدمة فى هذا التقرير على واقع أسلوب الدعم غير الموجه لاسطوانة البوتاجاز فى مصر، بالإضافة للفرض الخاص بأن الأسرة المصرية تقوم بتعظيم منفعتها من استهلاك اسطوانة البوتاجاز والسلع الأخرى فى ظل القيود المفروضة عليها بواسطة ميزانيتها. وأخيرا فقد افترضنا أن سعر اسطوانة البوتاجاز بدون دعم يساوى ١٥,٥ جنيه بدلاً من ٢,٥ جنيه.

كما أوضحت النتائج أنه إذا كان سعر الاسطوانة يساوى ٢,٥ جنيه فإنه بمقدور الحكومة تحمل ٠,٣٥ فقط مما تنفقه الآن لدعم الاسطوانة من أجل إبقاء مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة على الأقل مساويا لما هو عليه الآن. ويعنى ذلك أنه بوسع الحكومة توفير ٠,٦٥ من نفقات الدعم بدون أى مساس بمستوى الرفاهة الاقتصادية للأسر والأفراد فى المجتمع. كما يمكن للحكومة أن تقوم بتوزيع جزء من هذا الوفر على الطبقات الفقيرة والمحرومة فى المجتمع من أجل تحقيق أهداف اجتماعية.

إلا أن التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لاسطوانة البوتاجاز يجب أن يؤخذ بحذر بحيث لا يبسط أكثر من اللازم. فبرغم الجدوى الاقتصادية من التحول فان تفعيل تلك التوصية قد يكون محفوفا بتداعيات اجتماعية وأمنية خطيرة ينبغى تقديرها بدقة تحاشيا لأى قلاقل قد تؤثر على الاستقرار السياسى للبلاد.

وقد أظهرت النتائج أنه نتيجة تحويل الدعم العينى للدعم النقدى لاسطوانة البوتاجاز، فإن فائض الموازنة الحكومية من أسر العينة (الذى يتمثل فى الفرق بين الإنفاق الحكومى على الدعم العينى وعلى

الدعم النقدى) سيصل إلى ٥,٢٥٤ مليون جنيه فى حالة سعر الاسطوانة ٢,٥ جنيه. كما أمكن أيضاً تقسيم هذا الفائض فى الموازنة الحكومية لعينة الحضر والريف.

ولما كان من المرغوب فيه توزيع ذلك الفائض فى الموازنة أو جزء منه على الفئات المستهدفة، فإنه يتحتم تحديد هذه الفئات وكذلك أسلوب توزيع الدعم. وقد تم تحديد الفئات المستهدفة بأنها الفئات التى يقل إنفاقها عن ٣٠٠٠ جنيه سنوياً، باعتبارها تحت خط الفقر وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً. وقد تم أيضاً تضمين الفئة التى يتراوح إنفاقها السنوى بين ٣٠٠٠ جنيه و٤٠٠٠ جنيه تحكمياً كفئة تحت خطٍ للفقر باعتبار أنه قد يكون من المناسب على الأقل من الناحية الاجتماعية توجيه دعم لها. وقد تم حساب مقدار الدعم الإضافى السنوى الموجه للأسرة لفئات الإنفاق المستهدفة لكل من الحضر والريف وكذلك لجملة العينة. ونتيجة لتوزيع دعمٍ إضافى لفئات الإنفاق المستهدفة، أُعيد توزيع الإنفاق بغرض مقارنة درجة التفاوت فى التوزيع قبل وبعد توزيع الدعم النقدى الإضافى. وباستخدام معامل جينى لقياس درجة التفاوت، نجد أن التوزيع الكلى للإنفاق بعد توزيع الدعم الإضافى أقل تفاوتاً مما كان قبل توزيع هذا الدعم الإضافى. وتعنى هذه النتيجة أن لتوزيع الدعم الإضافى أثرا على زيادة درجة العدالة فى التوزيع الكلى للإنفاق. وقد تحقق ذلك للحضر والريف ولجملة العينة.

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

١. وزارة المالية.

٢. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– مجلس الوزراء، " تقرير معلوماتى عن المنتجات البترولية – منافذ توزيع البوتاجاز والغاز الطبيعى ومحطات الوقود"، القاهرة، مارس ٢٠٠٥.

٣. وزارة البترول.

٤. طارق مرسى وآخرون، "الأبعاد الاقتصادية والتوزيعية للتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى للخبز البلدى"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار– مجلس الوزراء، القاهرة، أبريل ٢٠٠٥.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية

5. Abdel Gelil, Ibrahim. "Energy Situation in Egypt, Efficiency Perspectives", Egypt Energy Day Executive Assembly, WEC 24 Oct. 2002. http://www.worldenergy.org/wecgeis/global/downloads /eacairo/prsn001024Gelil.pdf

6. http://www.fe.doe.gov/international/Africa/egyptover.html#Gas